الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٤
المعقودة يوم الجمعة
٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

NOV 21 1991

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

الرئيس : السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع)

المناقشة العامة (تابع)

تنظيم الأعمال

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.14
7 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56808 ٣٢٦٤ش(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ١٠٧ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع) (A/46/6/Rev.1 ، A/46/7)

البند ١٠٨ من جدول الاعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/16 و Add.1 ، A/46/173 و A/46/330) .

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد لافروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال إن اللجنة تواجه مسؤولية سياسية كبيرة في وقت تتحول فيه الامم المتحدة من منبر للدعاية والمجابهة الى مركز تنسيق لإيجاد سياسة عالمية حقة وإطار متعدد الاطراف للنظام العالمي الجديد . وأردف قائلا إن هذه العملية لا تتطلب إرادة سياسية من جانب جميع الدول الاعضاء فحسب ، بل تتطلب أيضا تحسينا كبيرا في كفاءة المنظمة واستخدام مواردها على نحو رشيد فعلا . ونظرا لكون هذه الموارد محدودة ، فإن المستقبل السياسي للامم المتحدة ، ومقدار الدعم الذي تقدمه الدول الاعضاء لها ، يتوقفان الى حد كبير على عمل اللجنة المتقن .

٢ - ولسوء الحظ ، فإن إجراءات الميزانية الجديدة لم تحقق بعد بعض أهدافها الرئيسية ، مثل ضمان إمكانية التنبؤ بنفقات المنظمة ومنح الدول الاعضاء دورا سياسيا حاسما في تحديد مستويات الإنفاق المقبولة عموما منذ البداية . ولذلك يتعين اتخاذ خطوات عاجلة لوضع كل عنصر من عناصر إجراءات الميزانية الجديدة موضع التنفيذ . وأعرب عن تصلب وفده في رأيه القائل بأنه لا يمكن للميزانية أن تتجاوز المستوى المحدد في المخطط ، الذي يمثل سقفا مطلقا للنفقات المقترحة . وإذا كان وفده قد وافق على المخطط ، فهو إنما فعل ذلك على أساس معدل نمو فعلي مسقط قدره صفر في المائة . ولهذا السبب ، لا يسع وفده الموافقة على معدل النمو الفعلي البالغ ٠,٩ في المائة ، المسقط في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . وعلاوة على ذلك ، تبين التجربة أن صندوق الطوارئ المقترح بمقدار ٣ ملايين دولار هو ضئيل جدا .

٣ - وأضاف قائلا إنه ينبغي تخفيض الميزانية المقترحة بشكل جذري لضمان النمو الفعلي الصفر ، ولو أن هذا ليس غاية في حد ذاته . وما يحتاجه الامر هو إيجاد طرق

(السيد لافروف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

عملية لاستخدام الموارد البشرية والمادية على النحو الامثل ، عن طريق ضمان الكفاءة القصوى في جميع أنحاء الامانة العامة . فهناك كل الإمكانيات لتحقيق هذا الهدف ، لان إدخال التكنولوجيا المتقدمة على نطاق واسع لا بد وأن يسفر عن زيادة الإنتاجية ، والكفاءة وفعالية التكلفة ، كما يسمح بإعادة توزيع الموظفين . وفي هذه الظروف ، فإن طلب إنشاء ٨١ وظيفة جديدة في ملاك الموظفين الحالي هو أمر لا يمكن تفسيره ويتعارض مع التوصية ١٥ من توصيات فريق الـ ١٨ . بل إن الموقف صعب الفهم على ضوء الجهود التي تبذلها الامانة العامة في الوقت ذاته لتمويل وظائف خارجة عن الميزانية من الميزانية العادية .

٤ - وتابع كلامه قائلا إنه في وقت التغيرات السريعة ، وعندما يتعين على المنظمة إيجاد قدر أكبر من الديناميكية ، ينبغي أن تكون إعادة توزيع الموظفين المستمرة أساس أنشطتها جملة وتفصيلا . فقد وُضِع أساس نموذجي لإعادة التوزيع هذه في عام ١٩٨٦ ، عندما أُدخل نظام إدارة الشواغر الذي كان ناجحا بشكل عام في وقت كان يخفض فيه عدد الموظفين . لذا ينبغي توطيد ذاك النظام وتحسينه . إذ أنه ليس في وسع وفده الموافقة على أن وقت الإصلاحات والتخفيضات في ملاك الموظفين قد انتهى ، ناهيك عن القول بإحياء نظام الترقية السابق المشترك بين الإدارات . فقد حان الوقت لإجراء تغييرات أكثر جذرية في هيكل موظفي الامانة العامة . وينبغي أن يكون هناك منافسة مفتوحة بالنسبة لجميع الوظائف الشاغرة ، كما ينبغي القضاء على "العود اليابس" عن طريق إدخال نظام تقييم الاداء الجديد الموصى به منذ ٥ سنوات خلت . فمثل هذه التدابير كان ينبغي اتخاذها بالفعل . إذ طالما بُحثت الحاجة الى إلغاء البرامج الباطلة ، دون أن يحرز أي تقدم حقيقي . وهذا هو المكان الذي تستطيع المنظمة أن تجد فيه بحيرة كبيرة من الموارد ، هي في أمَس الحاجة إليها .

٥ - وأعرب عن استعداد وفده لتأييد توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي تطلب حلا وسطا معقولا ، ولو كانت التخفيضات المقترحة متواضعة جدا . وفي الحقيقة ، ليس في وسع اللجنة الموافقة على الميزانية البرنامجية المقترحة ما لم تُعتمد تلك التوصيات . وحتى عندما يحصل ذلك ، يبقى في الميزانية المقترحة احتياطي مستور يكفي لإتاحة بعض المرونة للامانة العامة عند توزيع الموارد .

(السيد لافروف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٦ - وتابع السيد لافروف كلامه قائلا إن هناك حاجة ماسة الى تدارك النقائص في منهجية الميزانية وإنه سيكون من المفيد توضيح موضوع التكاليف المتكررة وغير المتكررة ، وكذلك توضيح منهجية حساب معدلات النمو الفعلي للميزانية . وأعرب عن تأييد وفده لاقتراح لجنة البرنامج والتنسيق المتعلق بعقد حلقة دراسية عن المنهجية الجديدة ، وذلك ليس كعملية أكاديمية بل لدراسة المشاكل المحددة المصادفة عند إعداد الميزانية ، والتقدم بتوصيات ومقترحات عملية لحلها . وأعرب أيضا عن مشاطرة وفده القلق المعرب عنه بشأن إنشاء توازن صحيح بين الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية . فهناك حاجة الى رقابة أكثر شدة تمارسها الهيئات التشريعية ، والى مبادئ ومعايير واضحة تنظم عملية رد تكاليف الدعم المدفوعة من الميزانية العادية .

٧ - السيدة غواتشوتشيا استينوز (كوبا) : أعربت عن قلق وفدها ، الذي يشترك في هذا مع وفود كثيرة للأزمة المالية التي تعيشها المنظمة . وقالت إنه لا بد من التمييز في هذا الصدد بين الدول التي تمسك عن الدفع لأسباب سياسية ، والدول النامية التي تواجهها صعوبات مالية .

٨ - وأضافت قائلة إنه رغم ترحيبها بالتحسينات المدخلة على شكل الميزانية ، ولا سيما إقامة صلة شديدة بين أبواب الميزانية والبرامج المقررة بموجب الخطة المتوسطة الأجل ، فهي تؤيد تعليقات لجنة البرامج والتنسيق المتصلة بنواحي النقص المتبقية في شكل الميزانية . وأشارت الى إعادة تجميع أنشطة المنظمة في ثماني فئات ((A/46/6/Rev.1) ، المجلد الاول ، الفقرة ١٢) ، والى أنها مازالت تجهل الأسباب الداعية الى وضع هذا الهيكل الجديد . وأعربت عن تأييدها لتعليقات لجنة البرنامج والتنسيق المتصلة بالعلاقة بين المخطط والميزانية البرنامجية ؛ وكذلك عن ترحيبها بالاقتراح المتعلق بعقد حلقة دراسية تقنية مخصصة لمنهجية الميزانية ، كما أعربت عن أملها في أن تُقدَّم توصيات اللجنة الى الدورة السابعة والاربعين . فالمنهجية الحالية يمكن أن تعيق تقييم التغيرات الواردة في مختلف الابواب . وعلى سبيل المثال ، من الممكن حساب النمو في الباب ٢٨ بطرق مختلفة ؛ وهذا يثير أسئلة حول حساب الأساس اللازم للمواصلة ومخصصات الميزانية . بيد أن وفدها لا يحبذ إجراء أي تغيير خلال الدورة السابعة والاربعين في الانظمة والقواعد الناظمة لتخطيط

(السيدة غواتشوتشيا استينوز ، كوبا)

البرامج . وكانت الجمعية العامة قد أكدت من جديد في القرار ٤٥/٢٥٣ أن الخطة المتوسطة الاجل هي التوجيه الرئيسي لسياسة المنظمة ، وأنها ينبغي أن تكون بمثابة إطار لإعداد الميزانيات البرنامجية . وعملا بذلك القرار ، يعود للدول الاعضاء وحدها أمر تقرير التعديلات في الميزانية البرنامجية وتقييم تنفيذ البرامج .

٩ - وأضافت قائلة إن وفدها لا يعارض في النمو الحاصل في الميزانية المقترحة ، نظرا لعدم اتخاذ الجمعية العامة أي مقرر ينص على أن يكون النمو صفرا . ومن ناحية اخرى ، فإن توزيع الموارد بين أبواب الميزانية مدعاة للقلق ، من حيث أن تخصيص الموارد لا يبين الاولويات الخمس التي حددتها الجمعية العامة في الدورة الخامسة والاربعين . ولذا يبحث وفدها عن إيضاح لهذا الاختلاف الظاهر .

١٠ - وتابعت كلامها فلاحظت أن مقترحات الميزانية تتضمن طلبات من أجل عدد من الوظائف الجديدة ، بما في ذلك تحويل الوظائف المؤقتة المعتمدة في الدورة الخامسة والاربعين الى وظائف ثابتة ، على الرغم من عدم تقديم أي أسباب تدعو الى ذلك . وبالمثل ، فقد اقترح إجراء مختلف عمليات إعادة التصنيف ؛ وأعربت عن قلق وفدها للاثر المحتمل على الترقية ، ولإعادة توزيع الوظائف الظاهرة بين أبواب الميزانية .

١١ - ولاحظت كذلك توصيات اللجنة الاستشارية الداعية الى إجراء تخفيض في مقترحات الامين العام بمقدار ٤٣,٤ مليون دولار تقريبا ، ورحبت بالاستبعاد المقترح للجان الإقليمية من ذلك التخفيض . وأردفت قائلة إن وفدها لا يرى في تخفيضات الميزانية دليلا على الكفاءة ، بل يراها في قدرة المنظمة على تلبية احتياجات الدول الاعضاء على النحو المعرب عنه في مختلف قرارات الجمعية العامة . كما أن دور الموارد الخارجة عن الميزانية يدعو الى القلق ، ولا سيما من ناحية الاعتماد على هذه الموارد في بعض الابواب بشكل غير متكافئ .

١٢ - وأعربت عن استعداد وفدها للمشاركة بشكل بناء في المفاوضات للتوصل الى توافق في الآراء بشأن مقترحات الميزانية . بيد أنه مما يجعل توافق الآراء أكثر صعوبة التقاعس عن التقيد بقرار الجمعية العامة ٤٥/٢٥٣ ، ولا سيما فيما يتعلق بنظر الهيئات الحكومية الدولية المختصة في المسائل المتصلة بصنع السلم . كما أن

(السيدة غواتشوتشيا استينوز ، كوبا)

الطريقة البادية التعسف التي وُزعت بها الموارد بين مختلف الابواب ، رغم الاولويات الموضوعة ، سيجعل أيضا التوصل الى توافق في الآراء أكثر صعوبة . وكان البحث عن قدر أكبر من الكفاءة داخل المنظمة قد بدأ في مجالي الإدارة والميزانية . فينبغي الآن اتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة لتسهيل عملية التفاوض ، بحيث يمكن إقرار الميزانية على أساس أوسع نطاق ممكن من الاتفاق .

١٣ - السيد شافوندوكا (زمبابوي) : قال إن تقديرات الميزانية تشير الى الاحتياجات اللازمة للمنظمة ، إن كان لها أن تضطلع بالبرامج التي قررتها الدول الاعضاء ؛ وإنه ينبغي رصد الموارد الكافية لضمان عدم الإضرار بأي برنامج نتيجة لعدم كفاية عدد الموظفين .

١٤ - وفيما يتعلق بمسألة النمو في الميزانية ، فإن وفده يتوقع إعمال جميع قرارات الجمعية العامة إعمالا كاملا . ولذلك لا يمكن أن يكون في الميزانية سقف معين منفصل عن الاحتياجات الفعلية اللازمة لإعمال البرامج ، على النحو الذي يوحي به مفهوم النمو الصفر . وإن كانت احتياجات البرامج تتطلب زيادة في الموارد ، كما هو الحال بالنسبة لفترة السنتين المقبلة ، فلا بد من الاعتراف بهذه الحقيقة . إذ أن التقاعس عن اتخاذ موقف واقعي سيكون له أثر ضار على سمعة المنظمة ، في الوقت الذي تتعاظم فيه مكانتها . وأعرب عن اتفاقه مع اللجنة الاستشارية في هذا الصدد على أن مخطط الميزانية ليس سقفا مطلقا ، بل هو إشارة أولية الى الموارد .

١٥ - وبالنظر الى المسائل ذات الاولوية التي حددتها الجمعية العامة ، فإن النمو الفعلي في الميزانية جد متواضع ؛ بيد أن توزيع الموارد لا يبين تلك الاولويات بشكل كامل . وعلى سبيل المثال ، فإن لعدد من برامج التنمية معدلات نمو منخفضة ، بل وحتى سلبية . ولذا فإن مركز الاولوية الممنوح لمسائل التنمية لا بد وأن يقابله زيادة في الموارد .

١٦ - وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بالباب الفرعي ١١ - ألف (مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي) وعن إحاطته علما بمعدلات النمو المتواضعة جدا في الجزء الخامس (التعاون الإقليمي لأغراض التنمية) . وأعرب عن تقديره للمشاكل التي تواجهها اللجان الإقليمية في تنفيذ برامجها ، ولا سيما اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مما أسفر عن موارد غير

(السيد شافوندوكا ، زمبابوي)

مستخدمة في نهاية فترة السنتين ، وأعرب عن ثقته في الاستمرار في مراعاة الحاجات الفعلية للجان ، كما أعرب عن اتفاقه مع لجنة البرنامج والتنسيق على وجود حاجة الى ضمان إمكانية التنبؤ بالموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للجنة الاقتصادية لافريقيا ، وكفايتها وحسن توقيتها (A/46/16 ، الفقرة ٣١٣) . وأردف قائلا إن الامم المتحدة ستقوم بدور حساس في دعم نجاح الاتحاد الاقتصادي الافريقي المنشأ حديثا ، وإنه لا بد من توفير القدرة للجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من الهيئات لمساعدة افريقيا في جهودها الإنمائية . وأشار الى التعليقات التي أبديت بشأن الصندوق الاستئماني لناميبيا ، فأعرب عن تطلعه الى إنجاز برنامج المنح الدراسية للطلاب الناميبيين بنجاح .

١٧ - وأضاف قائلا إن توصية لجنة البرامج والتنسيق بعقد حلقة دراسية تقنية مخصصة للنظر في منهجية الميزانية هي توصية تستحق التأييد ، لانه من الضروري الاستمرار في الجهود لضمان الكفاءة وفعالية التكلفة . بيد أنه ينبغي عدم الانتقاص من البرامج ذات الاولوية .

١٨ - واستطرد قائلا إنه لا يمكن توفير الاساس المالي المضمون اللازم لتنفيذ البرامج إلا إذا دفعت الدول الاعضاء انصبتها المقررة في الوقت المحدد وبشكل كامل . وإن الاتجاه المتزايد سوءا بالنسبة لدفع الدول الاعضاء اشتراكاتها يثير القلق . أما حكومته ، فستعمل جاهدة من طرفها على الوفاء بالتزاماتها .

١٩ - الانسة شيتاكا (كينيا) : أعربت عن رغبة وفدها في التأكيد من جديد على ما يعرفه من أن مخطط الميزانية لا يمثل سوى تقديرا أوليا للموارد ، ولا يفرض أية حدود مطلقة على الامين العام لدى إعداد مقترحاته بشأن الميزانية البرنامجية . وأردفت قائلة إن وفدها لا يعتقد بأن الميزانية القائمة على أساس معدل النمو الصفر هي ميزانية عملية ، في الوقت الذي تُلقى فيه على عاتق المنظمة طلبات متزايدة ، وفي الوقت الذي يتوقع فيه بأن تقوم بدور أكثر حيوية في المستقبل .

٢٠ - وفيما يتعلق بإعادة توزيع الموارد ، يرى وفدها أن القواعد والانظمة الحالية إنما تمنح المنظمة قدرا كبيرا من المرونة ، وأن أي زيادة في هذه المرونة ، وبخاصة فيما يتعلق بنقل الموارد بين الابواب على أساس حسن التقدير ، ستتعارض مع الانظمة والقواعد الناظمة لتخطيط البرامج وسيكون لها أثر خطير على صلاحيات الاجهزة

(الانسة شيتاكا ، كينيا)

الحكومية الدولية . وأردفت قائلة إنه ليس في وسع وفدها الموافقة على إعادة توزيع الموارد من الانشطة التي تُعتبر باطلة الى المجالات التي يكون لها فيها الاثر الاعظم بدون السند التشريعي اللازم ، وذلك بسبب أن الهيئات الحكومية الدولية هي في الوضع الافضل الذي يمكنها من تحديد الانشطة غير الضرورية . ولذا فإن وفدها يرفض الفكرة القائلة بأن المجالات التي يكون فيها للموارد الاثر الاعظم هي أكثر أهمية من غيرها ، وأعربت عن قلقها من أن تحل صفة الاستعجال محل الرغبة في الكفاءة والفعالية . بيد أن وفدها راغب في التعاون البناء في أية عملية ترمي الى تحديد الاحتياجات الراهنة للدول الاعضاء وإلغاء الانشطة غير الضرورية . وأعربت عن موافقة وفدها على أن للامين العام دورا جوهريا يتعين عليه القيام به ، كما أعربت عن ترحيب وفدها بقائمة الانشطة في الميزانية البرنامجية المقترحة التي يمكن النظر في تعديلها أو إلغائها .

٢١ - وفيما يتعلق بالمسألة ذات الصلة المتمثلة بعدم إعادة توزيع الوظائف بين أبواب الميزانية ، فإن الحيرة الناجمة عن التعليقات في الميزانية على ملاك الموظفين المقترح تعادل الحيرة الناجمة عن الإيضاحات التي قدمتها الامانة العامة . بيد أن وفدها يقبل توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من حيث المبدأ ، على أساس أن يكون لدى الامانة العامة من الموارد ما يكفي لتلبية الطلبات الملقاة على عاتقها ، ولا سيما في تلك الابواب التي سميت مجالات الاولوية . كما يتفق وفدها مع ممثل غانا على الحاجة الى التوحيد في عملية إعادة تصنيف الوظائف في جميع أرجاء الامانة العامة استنادا الى معايير نصاب العمل .

٢٢ - وأضافت قائلة إن وفدها قد أحاط علما ، فيما يتعلق بمسألة موارد الميزانية ، بتعليقات الامين العام وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية . بيد أنه بالنظر لرغبته في ضمان تنفيذ الانشطة المأذون بها ، وبخاصة في مجالات الاولوية التي يعلق عليها أهمية خاصة ، فإنه سيحتفظ بتعليقاته حتى يحين وقت النظر في الميزانية باباً باباً . كما يحيط وفدها علما بتعليقات الوفود الاخرى فيما يتعلق بالاحتياجات المتزايدة من الموارد في أبواب الميزانية التي لا تحظى بالاولوية . ولذا ، سينظر وفدها الى المقترحات الداعية الى إجراء هذه الزيادة على أساس مقوماتها ، بيد أنه يود أيضا تذكير الامين العام بتزويد جميع الهيئات الحكومية الدولية بالمعلومات اللازمة المتعلقة بإجراءات شؤون الإدارة والميزانية ، على النحو المطلوب في الفقرة ٤ من القرار ٣٤٨/٤٥ باء ، الفرع السادس .

(الانسة شيتاكا ، كينيا)

٢٣ - وفيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية ، أعربت عن قلق وفدها لاعتماد المنظمة على هذا النوع من التمويل بالنسبة لانشطة معينة ذات أهمية كبيرة للبلدان النامية . وأردفت قائلة إن مما يثير قلق وفدها بوجه خاص انتشار الصناديق الاستئمانية ، التي تبدو قانونا بحد ذاتها . وأعربت عن أسف وفدها لعدم توفر تقرير الامين العام عن الموارد الخارجة عن الميزانية كي تنظر فيه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، كما أعربت عن أمله في أن يُبذل كل جهد لتوحيد المراقبة والإدارة بالنسبة للموارد الخارجة عن الميزانية في المستقبل ، ولا سيما الصناديق الاستئمانية .

٢٤ - وعلقت على الازمة المالية التي تواجهها المنظمة ، فقالت إن الازمات المالية والاقتصادية الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية قد أثرت على قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها . بيد أن كينيا قد أحرزت بعض التقدم في هذا الشأن في العام الماضي ، وما برحت ملتزمة بالإيفاء بالتزاماتها بقدر ما تستطيع . وأعربت عن أمل وفدها في أن تبدي الدول الاعضاء ، التي أمسكت عن دفع اشتراكاتها لاسباب غير الحاجة الاقتصادية ، التزاما مماثلا .

تنظيم الاعمال

٢٥ - الرئيس : قال إنه تلقى رسالة من رئيس لجنة الموظفين التابعة لمجلس موظفي الامم المتحدة يطلب فيها السماح له بتقديم رأيه شفويا الى اللجنة الخامسة فيما يتعلق بالبند ١١٥ من جدول الاعمال ، كما تلقى رسالة من الامين العام لاتحاد رابطات الموظفين الدوليين يطلب فيها السماح له بتقديم رأيه شفويا فيما يتعلق بالبند ١١٦ من جدول الاعمال . وإن كلا الطلبين قد قُدما بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٣٥ . وأعلن أيضا عن تلقيه رسالة من رئيس لجنة التنسيق للنقابات والرابطات المستقلة لموظفي منظومة الامم المتحدة يطلب فيها السماح له بتقديم وثيقة وعرض رأيه شفويا فيما يتعلق بالبند ١١٦ من جدول الاعمال . وأردف قائلا إنه في حال عدم سماعه أي اعتراض على ذلك ، سيعتبر هذا رغبة من اللجنة في الموافقة على تلك الطلبات .

٢٦ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥